



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



ISSN : 1812-8742

ISSE ONLIN : 2791-092X

Arcif : 0.375

The impact of the fluctuations in the exchange rate of the dinar against the dollar on inflation rates in Iraq for the period (2004-2024) with reference to the Kurdistan Region

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024 مع الإشارة إلى إقليم كردستان

أ.د. خالد حيدر عبد علي
Dr.Khalid Haider AbdAli
khalid.hayder@gmail.com

سالار حسن محمود
Salar Hassan Mahmood
salar.mahmood@univsul.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

Abstract

The exchange rate is one of the economic variables that affect inflation rates in Iraq and the Kurdistan Region, because Iraq relies on importing goods and services to cover market needs. The research aimed to analyze and measure the impact of fluctuations in the official and parallel exchange rates of the Iraqi dinar against the US dollar on inflation rates in Iraq and the Kurdistan Region for the period (2004-2024). Based on the descriptive, standard and comparative analytical approach and the analysis of time series data using the standard model (OLS). The results show that inflation rates in the Kurdistan Region witnessed sharp fluctuations compared to the rest of Iraq, and that the parallel exchange rate has a greater impact compared to the official exchange rate on inflation rates in Iraq, while the increase in money supply and the decrease in GDP are associated with higher inflation rates. The results show that the parallel exchange rate has a greater impact on inflation rates in the Kurdistan Region compared to the rest of Iraq.

Keywords: Exchange rate, Inflation, Iraq, Kurdistan Region, Monetary policy.

المستخلص

يعتبر سعر الصرف واحدا من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان، لاعتماد البلد على استيراد السلع والخدمات لتغطية احتياجات الأسواق. ويهدف البحث إلى تحليل وقياس تأثير تقلبات سعري الصرف الرسمي والموازي دينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان لمدة (2004-2024). وقد اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمقارن وتحليل البيانات على وفق السلاسل الزمنية عن طريق النماذج القياسية (OLS). وأظهرت النتائج أنّ معدلات التضخم في إقليم كردستان شهدت تقلبات حادة مقارنة بباقي العراق وإنّ سعر الصرف الموازي له تأثيره الأكبر مقارنةً بسعر الصرف الرسمي على معدلات التضخم في العراق بينما ترتبط زيادة العرض النقدي وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بارتفاع

معدلات التضخم، وتظهر النتائج تأثير سعر الصرف الموازي بشكل أكبر على معدلات التضخم في إقليم كردستان مقارنة ببقية مناطق العراق.

كلمات المفتاحية: سعر الصرف ، التضخم ، العراق ، إقليم كردستان ، السياسة النقدية

المقدمة

في سياق التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية، تلعب أسعار الصرف دوراً حاسماً في تحديد اتجاهات الاقتصاد الكلي في مختلف البلدان. ويعد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عاملاً اقتصادياً مهماً يؤدي الى الانتقال المباشر من الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد العراقي، وبذات الوقت يتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك أسعار النفط والسياسة النقدية والاستقرار السياسي. وقد شهد سعر صرف الدينار تقلبات كبيرة في العراق على مدى العقود القليلة الماضية، مما كان له تأثيره الملموس على معدلات التضخم. والتضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر سلباً على مستوى معيشة الأفراد واستقرار الاقتصاد بشكل عام. وفي هذا السياق، لا بد من فهم العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتضخم، لا سيما في ضوء تأثير العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستيرادات. إضافة إلى ذلك، التباينات الاقتصادية بين مختلف مناطق العراق، بما في ذلك إقليم كردستان. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان العراق خلال المدة 2004-2024. مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصيات الوضع الاقتصادي والسياسي في إقليم كردستان العراق.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وآثارها المباشرة وغير المباشرة على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان. ويتمثل التحدي في فهم كيفية انتقال هذه التأثيرات من خلال المتغيرات الاقتصادية.

هدف البحث

1. بيان مفهومي سعر الصرف والتضخم.
2. تحليل واقع معدلات التضخم وسعري الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2024.
3. تحليل واقع معدلات التضخم في إقليم كردستان خلال مدة 2004-2024.
4. قياس أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان وتحليل الفرق بينهما.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته الكبيرة من خلال تحليل العلاقة بين التغير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم في العراق وإقليم كردستان خلال المدة 2004-2024. ويحدد البحث الأثر الاقتصادي الكلي لهذه العلاقة، ويوفر تحليلاً مقارناً بين العراق وإقليم كردستان لتحديد التباينات الإقليمية الناشئة عن السياسات الاقتصادية المختلفة. ويقدم توصيات عملية لتحسين السياسات النقدية والمالية للمساعدة في تعزيز استقرار الأسعار ودعم التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

1. إنَّ التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان.
2. سعر الصرف الموازي له تأثير أكبر على معدلات التضخم من سعر الصرف الرسمي.
3. الأزمات السياسية والاقتصادية (مثل الحرب ضد داعش) تضاعف من تأثير تقلبات أسعار الصرف على التضخم.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمقارن وتحليل البيانات على وفق السلاسل الزمنية عن طريق النماذج القياسية (OLS) باستخدام برنامج (EViews 12).

حدود البحث

الحدود المكانية: العراق بشكل العام والاقليم كوردستان.

الحدود الزمانية: خلال السنوات (2004-2024).

الحدود الموضوعية: سعر الصرف والتضخم.

بعض الدراسات السابقة

أ. (عسكر وآخرون، 2023): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على عدة متغيرات اقتصادية في العراق للعامين 2010 و2021. واستخدمت منهجاً وصفيًا تحليليًا، بالاعتماد على البيانات الزمنية، لتحليل الاتجاهات والتقلبات خلال مدة محددة. وأظهرت النتائج أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في العراق، وأن الاقتصاد العراقي لا يتمتع بالمرونة الكافية في جهازه الإنتاجي وأنه عرضة للتقلبات الاقتصادية بسبب مصدر دخله الرئيسي من النفط.

ب. (صاحب وعلي، 2023): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق في المدة من 2004 إلى 2020. كما هدفت إلى تحديد أثر التغيرات في أسعار الصرف على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي. وقد كان المنهج التحليلي المستخدم هو تحليل بيانات السلاسل الزمنية لسعر الصرف ومعدل التضخم. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق، تأثير السياسات النقدية التي تم تطبيقها على معدل التضخم، إلا أن التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية بحاجة إلى تحسين لضمان استقرار الأسعار.

ت. (حسين والأيدامي، 2020): هدفت الدراسة إلى قياس أثر سعر صرف الدينار العراقي على معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2004-2018، وسعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات سعر الصرف وأداء الاقتصاد العراقي. واعتمد البحث على تقنية التكامل المشترك لتحليل البيانات التاريخية المتعلقة بسعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي. وقد أظهرت النتائج مساهمة ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار في انخفاض التضخم في بعض السنوات، فقد ساعد سعر الصرف المستقر نسبياً على دعم الاقتصاد العراقي، إلا أن التحديات التي نشأت نتيجة الاعتماد على النفط باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل، أثرت بشكل كبير على استدامة هذا الاستقرار.

ث. (احمد ومريم، 2018): هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر انعكاسات أسعار الصرف على معدلات التضخم في الاقتصادات الناشئة وكيفية تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية ومستويات التضخم في الاقتصادات الناشئة، واستخدم البحث منهجاً وصفيًا تحليليًا، إلى جانب استعراض الأدبيات والدراسات التجريبية المتعلقة بتأثير انعكاس أسعار الصرف. وأظهرت النتائج تأثير الأسعار المحلية بشكل مباشر من خلال تقلبات أسعار الصرف وبشكل غير مباشر من خلال أسعار الاستيراد والإنتاج، وأن البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة، مقارنةً بتلك ذات الأنظمة الثابتة أكثر قدرة وأكبر على امتصاص الصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، من تلك التي لديها أنظمة ثابتة.

ج. (مجد وأسامة، 2017): هدف البحث هو فحص العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم وتحديد ما إذا كان هناك استقرار في السلسلة الزمنية للمتغيرات. وقد اعتمد البحث أحدث اختبارات الاقتصاد القياسي والاقتصاد القياسي. وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر

الصرف ومعدل التضخم، وأكدت على وجود علاقة سببية من اتجاه سعر الصرف إلى معدل التضخم، كما أكدت على قبول النموذج المستخدم في التحليل إحصائياً ولا يعاني من مشاكل الارتباط التلقائي.

اختلاف البحث عن الأبحاث السابقة

1. البعد الزمني: من حيث الزمن فإن جميع الدراسات السابقة في هذا المجال كانت حتى سنة 2022 أما هذا البحث سنة 2024.
2. البعد المكاني: أجريت جميع الدراسات السابقة في العراق ككل، إلا هذا البحث اعتمد معدلات التضخم في كل العراق ومن ثم إقليم كردستان العراق.
3. البعد الموضوعي: في الدراسات السابقة تمت مناقشة آثار سعر الصرف الرسمي على المعدلات التضخم، أما في هذه بحث فقد تمت مناقشة آثار كل من سعري الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي لدينار العراق على المعدلات التضخم.

المحور الأول: الجانب النظري لسعر الصرف ومعدلات التضخم

يعد سعر الصرف متغيراً اقتصادياً يؤثر أو يتأثر بسلسلة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ويعمل حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي. ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية التي طالما شغلت بال الاقتصاديين باعتباره مؤشراً على قوة وسلامة السياسة النقدية التي تتخذها دولة ما وبالتالي فهو لا يقل أهمية عن أية ظاهرة أخرى من حيث تأثيره الكبير ودوره الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة (العكيلي، 2007: 23).

أولاً: سعر الصرف

- 1.. مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه قيمة عملة ما مقابل عملة أجنبية، ويحدده تفاعل العرض والطلب. ويُعرف أيضًا بأنه: السعر الذي يتم عنده استبدال وحدة من عملة معينة بوحدة من عملة أخرى أو يساويها (بالرقي والراشدي، 2017: 155). بمعنى أنه السعر الذي يتم به تبادل عملة مقابل عملة أخرى، أي وسيلة التسوية للمعاملات الدولية، إذ لا يتم شراء السلع بالعملة المحلية ولكن يتم تحديد قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية (عبد الهادي ونادية، 2021: 6).
- 2.. أنواع سعر الصرف: تناولت الأدبيات الاقتصادية أنواعاً مختلفة لأسعار الصرف وفقاً لمعايير مختلفة و هي : (بن البار وعباس، 2019: 49):
الأول/ من حيث آلية التحديد: ويعتمد هذا التصنيف على طريقة تحديد سعر الصرف بين العملات ويمكن أن يكون: -
أ. سعر الصرف الاسمي: الذي يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية بوحدة من العملة الوطنية (احمد وفرج، 2022: 12).
ب. سعر الصرف الحقيقي: الذي يأخذ في الحسبان القوة الشرائية الحقيقية للعملة عند تعديلها لمراعاة التضخم (البطاط والجشمعي، 2022: 64).
ج. سعر الصرف الفعلي: متوسط سعر الصرف مقابل سلسلة من العملات، يعد مؤشراً للقيمة الفعلية لعملة البلد بالنسبة للعملات الأجنبية (بالرقي والراشدي، 2017: 157).
د. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: ويكون مشابهاً لسعر الصرف الحقيقي، ولكنه معدلاً لمراعاة الفروق في معدلات التضخم بين البلدان (البطاط والجشمعي، 2022: 64).
الثاني/ من حيث طبيعة السوق: يمكن بعد ذلك تصنيف أسعار الصرف بناءً على كيفية تحديدها في سوق العملات، على النحو التالي: -
أ. سعر الصرف الرسمي: السعر الذي تحدده الحكومة أو البنك المركزي.
ب. سعر الصرف الموازي: الأسعار المتداولة في السوق السوداء أو السوق غير الرسمية.

ج. سعر الصرف السوقي: السعر الفعلي الذي تحدده قوى العرض والطلب.
د. سعر الصرف التوازني: السعر الذي يحقق توازناً بين العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية دون أي تدخل حكومي (بالرقي والراشدي، 2017: 157).

الثالث/ من حيث الاستقرار والتقلبات: وتُصنّف أسعار الصرف على وفق استقرارها وتقلباتها بمرور الوقت:

أ. أسعار الصرف الثابتة: وتحددها السلطات النقدية رسمياً ولا تتقلب إلا بتدخل الحكومة.

ب. أسعار الصرف العائمة: تتقلب بحرية على وفق مبادئ السوق والعرض والطلب.

ج. أسعار الصرف الزاحفة: ولا تُعد تقلبات مفاجئة، بل تعديلات تدريجية تعتمد على عوامل اقتصادية محددة (بن البار وعباس، 2019: 49):

الرابع/ من حيث طبيعة العقود والتعاملات: وتُصنّف أسعار الصرف على وفق نوع المعاملة المالية أو العقد الذي تتعلق به:

أ. سعر الصرف الفوري: وهو السعر الحالي المتداول فوراً أو خلال يومي عمل.

ب. سعر الصرف الآجل: وهي الأسعار المتفق عليها اليوم لمعاملات الصرف المستقبلية.

ج. أسعار الصرف التعاقدية: الأسعار المحددة بموجب عقد تجاري أو مالي بين الطرفين (مسعداوي، 2019: 145).

الخامس/ حسمن حيث طبيعة العلاقة مع العملات الأخرى: ويحدد هذا التصنيف العلاقة بين العملة المحلية وعملة أجنبية بناءً على عدد العملات المتداولة:

أ. أسعار الصرف الثنائية: الأسعار التي تحددها عملة ما مباشرة مقابل عملة أخرى (مثل الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي).

ب. أسعار الصرف المتعددة: وجود أسعار صرف متعددة لنفس العملة، حسب استخدامها (على سبيل المثال سعر رسمي للواردات وآخر للتحويلات المالية) (الجيلاني، 2015: 8).

3. أنظمة سعر الصرف: اشتملت أنظمة سعر الصرف عدة تطورات مبتدئة من قاعدة الذهب واختتمت اليوم بالنظام العائم، وكان نظام بريتون وودز قائماً على ربط الدولار الأمريكي بالذهب، فكانت كل دولة تربط عملتها بالدولار بسعر ثابت. إلا أن الأمور تغيرت بسرعة بعد أن أعلن الرئيس نيكسون في عام 1974 أنه سيحظر صرف الدولار مقابل الذهب، ما دلّ في نظر الكثيرين على انهيار نظام بريتون وودز (فرج وجزا، 2022: 268):

أ. نظام سعر الصرف الثابت: على وفق نظام سعر الصرف الثابت تحدد البنوك المركزية أسعاراً لصرف عملاتها على أساس العملة الأجنبية (الدولار مثلاً). ولا تترك لتقلب العرض والطلب في السوق الحرة دوراً في تحديده، ويكون تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بالبيع أو الشراء بأية كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد وبأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض (غالباً ما تكون النسبة في حدود 1% في السعر المحدد) (طه، 2017: 25).

ب. نظام سعر الصرف المرن: تُترك مهمة تحديد قيمة الأعمال التجارية بناءً على نظام العرض والطلب في السوق لقوى العرض والطلب فيه، بناءً على أن الأعمال التجارية خصائصها كغيرها من السلع الأخرى، فهي سلعة تحدد قيمتها قوى العرض والطلب في السوق. لذلك، لا يوجد عبء على السلطات في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات (طه، 2017: 25).

ت. نظام سعر الصرف المدار: وهو نظام يجمع بين آليات السوق الحرة وتدخل الحكومة أو البنك المركزي لتثبيت سعر الصرف. وبموجبه، يُسمح لأسعار الصرف بالتذبذب إلى حد ما وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، ولكن إذا تجاوزت التقلبات نطاقاً معيناً، يتدخل البنك المركزي لشراء أو بيع العملة للحفاظ على الاستقرار (البطاط والجشعي، 2022: 65).

الثاني: التضخم

1. مفهوم التضخم: لم يتفق خبراء علم النقد حتى الآن على اعطاء تعريفاً للتضخم. فمنهم من يصف التضخم بأنه فيضان الأموال، وهو تعريف بدائي، فالتضخم هو فيضان الأموال والأسعار، ومنهم من يصفه بأنه وفرة الأموال (مهران، 2017: 9). وبعضهم يشير إلى أن الزيادة في حجم النقود المتداولة على المعروض

من السلع تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، بينما يُرجع البعض الآخر ذلك إلى زيادة في الإنفاق القومي دون حصول زيادة في الناتج (عزيز وحسن 2021: 233).

2. أنواع التضخم: هناك أنواعاً مختلفة من التضخم، لكنّها مترابطة ومتشابكة وليست منفصلة عن بعضها البعض. في حين قد ينطوي أحد أنواع التضخم على أنواع أخرى منه (مجد وأسامة، 2017: 38):
أ. من حيث السبب:

- التضخم الناجم عن الطلب: يحدث التضخم المدفوع بالطلب عندما يتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات العرض المتاح في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- التضخم الناتج عن التكاليف: بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل الأجور وأسعار المواد الخام والطاقة، مما يجبر الشركات على رفع الأسعار لتعويض التكاليف (مجد وأسامة، 2017: 38).

- التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع التكاليف في الخارج أو انخفاض قيمة العملة المحلية. فمثلاً: إذا انخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، فإن أسعار السلع المستوردة ستكون أعلى.

ب. من حيث سرعة الحدوث:

- التضخم الزاحف: يتميز التضخم الزاحف بزيادات بطيئة ومستمرة في الأسعار تقل عن 3% سنوياً. مثال على ذلك: الزيادات التدريجية في أسعار المواد الغذائية والخدمات (النداوي، 2023: 27).

- التضخم المتسارع: ويتسم بارتفاع معدلات الزيادات في الأسعار، وعادةً ما يتراوح بين 10% و100% سنوياً، وفقدان سريع للقوة الشرائية (فواير، 2022: 1494).

- التضخم المفرط: هو ارتفاع كبير وسريع جداً في الأسعار، يتجاوز 100% سنوياً، ما يؤدي إلى فقدان قيمة العملة. ومن أمثلة ما حصل في فنزويلا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى (الشكري، 2013: 148).

ت. من حيث التأثير على الاقتصاد

- التضخم المتوقع: ويحدث عندما يكون ارتفاع الأسعار متوقعاً ويمكن للأفراد والشركات التكيف معه من خلال سياسات التسعير المناسبة.

- التضخم غير المتوقع: يحدث عندما ترتفع الأسعار فجأةً وتتسبب في خسائر اقتصادية، خاصة بالنسبة لذوي الدخل الثابتة (ملا وشاكر، 2022: 448).

ث. من حيث استجابة الحكومة:

- التضخم المكبوت: ويحدث عندما تمنع الحكومة ارتفاع الأسعار من خلال فرض ضوابط على الأسعار والتي قد تظل قائمة عند رفع الضوابط.

- التضخم المفتوح: ويحدث عندما ترتفع الأسعار بشكل واضح في السوق دون تدخل الحكومة للسيطرة على ارتفاع الأسعار (ابو زيادة، 2021: 395).

3. طرق قياس التضخم: يقاس التضخم السنوي بمعدل التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال معايير متعددة (مكيد وعشيط، 2017: 74) وقد تم عرض أحد المعايير (مؤشر أسعار المستهلك (CPI)) ويُعرّف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه متوسط سعر شراء السلع والخدمات التي تستهلكها الفئات ذات الدخل المنخفض خلال مدة محددة من ثلاثة أو ستة أشهر أو أكثر (العامري، 2014: 40).

يعد مؤشر أسعار المستهلكين أحد أهم الأدوات الإحصائية الأكثر أهمية وشيوعاً التي تُستخدم لقياس التضخم في دول العالم. أما الغرض الرئيسي- من حسابه فهو رصد التغيرات الفعلية في أسعار السلع والخدمات وتحديد مدى التغيرات في القوى الشرائية للوحدات النقدية وما ينتج عنها من تعديلات في أسعار الأجور والخدمات (العكيلي، 2007: 37).

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

1. النظريات الاقتصادية حول العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: للحفاظ على تضخم منخفض هناك نوعان من الأنظمة فيما يتعلق بمسألة التضخم وعلاقته بأنظمة أسعار الصرف وهي (عبد الغني 2024: 98):

أ. أنظمة سعر الصرف الثابت والتضخم: يعتقد مؤيدو هذا النظام أنّ الأخذ به سيساعد في القضاء على مشكلة التضخم من خلال قصر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف الثابت. ويرجع ذلك إلى أنّ نظام سعر الصرف الثابت يحكم الرقابة النقدية، وقد استند في ذلك إلى بحث لعينة من 52 بلد من بلدان الأسواق الناشئة للمدة 1980-1989، والذي أظهر ضعف معدلات التضخم في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف الثابتة (جبوري وبركة، 2014: 28).

ب. أنظمة سعر الصرف المرنة والتضخم: في ظل نظام مرّن، يتم تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات تلقائيًا عن طريق تغيير سعر الصرف، مما يتيح حرية أكبر للسلطات في تحريك الاقتصاد لضمان فعاليته. ما يسمح للدولة بتحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية دون التقيّد بالحفاظ على سعر صرف ثابت، إذ أنّ تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية وزيادة الأسعار المحلية، بينما نادرًا ما يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى انخفاضها (الجزار والبرماوي، 2022: 11).

2. تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم تسبب ديناميكيات أسعار الصرف آثارًا حاسمة على التوازن الداخلي والخارجي لأي اقتصاد. وقد عُرفت أهمية ديناميكيات سعر الصرف على الأقل منذ أن اقترح هيوم (1742) مفهوم آلية تدفق الأسعار المحددة. وبما أنّ انخفاض سعر الصرف يعني ضمناً انخفاض القدرة على شراء ما تم شراؤه سابقاً لكل وحدة من العملة، فإنّ مسار سعر الصرف من حيث القيمة النسبية يخلق موجة تضخمية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولكن هناك جدل كبير حول آلية انتقال أو مسار انتقال هذه الآلية إلى الاقتصاد، والتضخم على وجه الخصوص هناك (الجزار والبرماوي، 2022: 11)، وتؤثر تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات:

أ. القناة الأولى: تستند القناة الأولى إلى صحة نظرية تعادل القوى الشرائية، والتي ترى أنّ سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الانخفاض بنفس معدل ارتفاع مستوى الأسعار.

ب. القناة الثانية: تساهم قناة تخفيض قيمة العملة، أي ارتفاع سعر الصرف، في ارتفاع الأسعار. ويساهم ارتفاع سعر الصرف في ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية ولكن لا يزال هناك خلافٌ حول قوى التأثير على الأسعار المقومة بالعملة المحلية والوقت الذي يستغرقه هذا التأثير (جبوري وبركة، 2014: 28).

ث. القناة الثالثة: أثر تغيرات سعر الصرف على أجور العملة، والتي من شأنها أن تؤثر على فعالية سعر الصرف من خلال صلابته، وأثر تخفيض قيمة العملة على متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يميل تخفيض قيمة العملة إلى الحد من حصول تغيرات في الأجور الحقيقية إذ ترتفع الأجور الاسمية بسبب تخفيض قيمة العملة وتعتمد الأسعار إلى حد كبير على مدى استجابتها لهذا التخفيض في قيمة العملة. أما في الاقتصاد المفتوح، كلما ارتفعت درجة ارتباط الأجور بالمستوى العام للأسعار، انخفض تأثير التغيرات في سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية ومستوى الناتج، لذا فإنّ ربط الأجور بالرقم القياسي العام للأسعار يتطلب مرونة في أسعار الصرف. ويمكن القول بأنّ تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار الدولية يؤدي إلى زيادة حجم الواردات (عبد الغني، 2024: 99).

المحور الثاني: تحليل واقع سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق وإقليم

كوردستان للمدة 2004-2024

يعد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي قضية اقتصادية رئيسية تعكس استقرار الاقتصاد العراقي وأداءه في مواجهة الصعوبات المالية العالمية والمحلية منذ عام 2004، ولأنّ تقلبات سعر صرف الدينار العراقي ارتفعت بشكل كبير، ما جعل القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل العراق تتأثر بتلك التقلبات.

أولاً: تحليل واقع سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2024)

1. تحليل واقع اتجاهات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2024): بعد أن شهدت مدة ما قبل عام 2003 تعدد أنظمة أسعار الصرف في العراق، أقام البنك المركزي مزاداً للعملة الأجنبية وأعلن عن تطبيق العديد من أنظمة الصرف الثابتة في العراق وإزالة التشوهات الناتجة عنها، معلناً بذلك اعتماد نظام الصرف

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

العائم المدار، وتمّ تحديد سعر الصرف على وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي نظراً لأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (داغر ومعراج، 2015: 279). في الجدول التالي يوضّح سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بكل الأسعار الرسمية والموازية لسنوات 2004-2024:

جدول (1): بيانات سعر الصرف دينار مقابل دولار (1 دولار) في العراق للمدة 2004-2024

السنوات	سعر الصرف الرسمي/دينار	النمو السنوي %	سعر الصرف الموازي/دينار	النمو السنوي %	فرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي/دينار
2004	1453	-	1454	-	1
2005	1469	1.10	1473	1.29	4
2006	1467	0.14-	1477	0.27	10
2007	1265	13.77-	1266	16.67-	1
2008	1196	5.45-	1206	4.98-	10
2009	1180	1.34-	1183	1.94-	3
2010	1183	0.25	1187	0.34	4
2011	1183	0.00	1199	1.00	16
2012	1179	0.34-	1234	2.84	55
2013	1179	0.00	1233	0.08-	54
2014	1188	0.76	1218	1.23-	30
2015	1190	0.17	1251	2.64	61
2016	1190	0.00	1281	2.34	91
2017	1190	0.00	1256	1.99-	66
2018	1190	0.00	1211	3.72-	21
2019	1190	0.00	1202	0.75-	12
2020	1200	0.84	1240	3.06	40
2021	1470	22.50	1471	15.70	1
2022	1470	0.00	1482	0.74	12
2023	1470	0.00	1531	3.20	61
2024	1310	10.88-	1450	-0.52	140

مصدر/ بنك المركزي العراقي وجهاز المركزي للإحصاء العراقي، والاعمدة (3 و5 و6) اعداد من قبل الباحث.

استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكننا تحليل وضع سعر الصرف في العراق على النحو الآتي: شهد سعر الصرف في العراق على مدى السنوات تغيرات ملحوظة في بعض الفترات، إذ برزت خلال عدة سنوات تغييرات كبيرة سواء في معدلات النمو أو في الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي. ففي سنة 2007 كان هناك ارتفاعاً كبيراً في الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، إذ تراجعت قيمة دولار واحد إلى 1265 ديناراً للدولار الواحد، وبلغت نسبة ارتفاع سعر الدينار إلى 13.77%، بينما سعر الصرف الموازي إلى 1266 ديناراً وبفارق بسيط جداً، ويعكس هذا نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار وتقليص الفجوة بين السوقين وتعزيز سعر الدينار. أمّا في عام 2012 بلغ ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار مقارنة بالسنوات السابقة 1170 ديناراً لكل الدولار، أمّا سعر الصرف الموازي فقد بلغ إلى 1234 ديناراً والفجوة بين السعريين تُقدّر بـ(54) دينار. وقد جاء هذا التباين نتيجةً للمضاربات الحاصلة في السوق وعدم قدرة البنك المركزي في السيطرة الكاملة على التدفقات النقدية. وقد شهدت سنة 2021 تغيراً جذرياً في سعر الصرف الرسمي، إذ قفز إلى 1470 ديناراً للدولار الواحد ونسبة النمو كبير جداً وأكثر من 22.5%، وقد جاء هذا التغيير نتيجة مباشرة للأزمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتراجع الإيرادات النفطية في العراق، وفي المقابل وصل سعر الصرف الموازي إلى 1471 ديناراً، مما أدى إلى التقارب بين السعريين وفي السنة 2023 لاحظنا الفجوة بين سعري الصرف ووصل إلى (60) دينار، هذا بسبب المضاربات في السوق ومعاملات السوق السوداء وعقوبات الخزانة الأمريكية إلى بعض البنوك العراقية بتهمة تصدير الدولار إلى إيران والدول الأخرى. وأخيراً في سنة 2024 ارتفع سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من قبل البنك المركزي العراقي ويصل إلى 1310 ديناراً للدولار الواحد، أما استمرار الفجوة بين السعريين الصفرين فبسبب العوامل المذكورة في الأعلى. شهد الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي تغيرات كبيرة خلال مدة البحث متأثراً بعدة عوامل اقتصادية وسياسية. بين سنوات (2004-2010) وكان الفارق بين السعريين محدوداً جداً، إذ تراوح بين دينار

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024،

واحد و16 ديناراً، ما يشير إلى استقرار في سوق الصرف والسوق المحلية. بعد سنة 2012 بدأ الفرق يرتفع إلى 55 ديناراً، متأثراً بالأزمة المالية وتقلب أسعار النفط في عام 2016، وصل الفرق إلى 91 ديناراً، مما يشير إلى تفاقم المشاكل المالية نتيجة الأزمة المالية وتراجع عائدات النفط، من خلال سنوات (2017-2020) تقلص الفارق بين السعرين قليلاً، لكنه لم يعد إلى المستوى المنخفض السابق، وفي سنة 2020، تسببت جائحة فيروس كورونا وانخفاض النشاط الاقتصادي في ارتفاع الفارق إلى 40 دينار، وفي سنة 2023 تسببت اللوائح المالية والإجراءات الأمريكية ضد التحويلات المالية المقومة بالدولار في زيادة الفارق إلى 61 دينار، أما في سنة 2024، فقد تم تسجيل أكبر فرق بقيمة 140 دينار، ما يعكس ضغوطاً كبيرة على سوق الصرف الأجنبي بسبب التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية وعوامل اقتصادية أخرى.

الثاني/ تحليل واقع معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024: كان التضخم في العراق مقبولاً ومسيطرًا عليه في الثمانينيات، لكن في التسعينيات وبسبب الظروف التي مرت بها البلاد من الحرب والعقوبات الاقتصادية، فقد ارتفع بشكل كبير ووصل إلى حده الأقصى.. وقد أدى نقص النقود المتداولة إلى قيام الدولة بطباعة عملة غير مغطاة مما تسبب في زيادة المعروض النقدي والأسعار، وأفقد العملة الوطنية وظيفتها. وتم الاعتماد على عملات أخرى لتؤدي وظيفتها في تخزين القيمة، وزيادة إقبال أفراد المجتمع على شراء السلع الاستهلاكية تحسباً لاستمرار ارتفاع الأسعار مستقبلاً، التخزين (النداوي 2023: 30). وقد تذبذب معدل التضخم في العراق بين السنوات 2004 و2024، حيث وصل إلى أكثر من 30% في بعض السنوات وأقل من الصفر في سنوات أخرى. يتم تحليل البيانات التالية، مع الإشارة إلى المدة الزمنية لمعدل النمو السنوي للتضخم:

جدول(2): بيانات معدلات التضخم السنوي في العراق للمدة 2004-2024

النمو السنوي%	معدل التضخم %	السنوات
-	26.96	2004
14.83	30.96	2005
2.39	31.70	2006
-38.23	19.58	2007
-33.50	13.02	2008
-45.47	7.10	2009
-65.63	2.44	2010
129.92	5.61	2011
8.56	6.09	2012
-68.97	1.89	2013
17.99	2.23	2014
-37.52	1.39	2015
0.48	1.40	2016
-62.14	0.53	2017
-67.92	0.17	2018
-141.18	-0.07	2019
214.29	0.99	2020
510.29	6.04	2021
-17.33	4.99	2022
-9.91	4.50	2023
62.2	7.3	2024

مصدر/ جهاز المركزي للإحصاء العراقي بيانات سنوات 2004-2024. وتم اعداد عمود 3 من قبل الباحث *تم ايجاد معدلات التضخم من قبل جهاز المركزي للإحصاء العراقي استناداً على مؤشر أسعار المستهلك.

نلاحظ من الجدول أعلاه تعرض العراق خلال السنوات 2004-2024 للعديد من التغيرات الحادة في معدلات التضخم، والتي عكست التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها. ففي سنة 2004 بلغت معدلات التضخم حوالي 26.96% وهذا الارتفاع الكبير ناتج عن انهيار النظام السياسي السابق وحدوث فوضى اقتصادية وأمنية وسياسية، وبسبب انهيار المؤسسات الاقتصادية فتسبب غياب الرقابة وتوقف الأنشطة الاقتصادية في ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وفي سنة 2007 شهد الاقتصاد العراقي تحسناً نسبياً مع انخفاض معدل التضخم بشكل حاد إلى 19.58% وقد جاء هذا التغير نتيجة لتحسن الوضع الأمني والاستقرار النسبي في الاقتصاد العراقي مدعوماً

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

بالسياسة النقدية التي استهدفت السيطرة على الأسعار. بحلول سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 2.44%، ما يمثل تراجعاً كبيراً مقارنة بسنوات السابقة، يعود هذا الانخفاض إلى تحسن الأوضاع الأمنية واستمرار السياسة الاقتصادية والنقدية التي استهدفت استقرار الأسعار. وخلال المدة من 2011 إلى 2020، شهد العراق استقراراً نسبياً في معدلات التضخم، حيث تراوحت بين 5.61% و0.99%. ومع ذلك، تخللت هذه المدة تقلبات ملحوظة، مثل الانخفاض الحاد إلى -0.07% في 2019 بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط، ثم ارتفاع طفيف في 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. لكن سنة 2021 كانت نقطة تحول حادة، حيث ارتفع معدل التضخم بشكل كبير إلى 6.04% بعد سنوات من الاستقرار النسبي. كان هذا الارتفاع ناتجاً عن انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار إلى جانب الضغوط التضخمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية. في سنة 2024، سجل التضخم ارتفاعاً جديداً ليصل إلى 7.3% ويعكس هذا الارتفاع استمرار الضغوط التضخمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط العالمية والمضاربات في السوق المحلية، إلى جانب السياسات النقدية التي لم تستطع كبح جماح التضخم بشكل كافٍ. وهذا العام يعكس تحديات الاقتصاد العراقي في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء.

ثانياً: تحليل واقع معدلات التضخم في الاقليم كوردستان للمدة 2004-2024:

1. تحليل واقع اتجاهات التضخم في الاقليم كوردستان لمدة 2004-2024/ يعكس معدل التضخم في إقليم كوردستان للمدة 2004-2024 الديناميكيات الاقتصادية المتأثرة بالعوامل الداخلية والخارجية. ونظراً لخصوصياته الإدارية والاقتصادية، من خلال هذا التحليل، سيتم تقديم رؤية شاملة لمسار التضخم، مما يساعد على تفسير ملامح الاقتصاد الإقليمي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي:

جدول الرقم (3): بيانات معدلات التضخم في إقليم كوردستان للمدة 2004-2024

النمو السنوي	معدلات التضخم %*	السنوات
-	**18.20	2004
-3.96	**17.48	2005
-4.18	**16.75	2006
-4.36	16.02	2007***
98.19	31.75	2008
-16.22	26.60	2009
3.46	27.52	2010
8.68	29.91	2011
31.06	39.20	2012
10.46	43.30	2013
12.93	48.90	2014
-46.73	26.05	2015
-112.28	-3.20	2016
87.50	-6.00	2017
-15.00	-5.10	2018
-15.69	-4.30	2019
-13.95	-3.70	2020
200.00	3.70	2021
183.78	10.50	2022
69.52	17.80	2023
-61.46	6.86	2024

المصدر: مجموعة الإحصائيات هيئة الإحصاء الإقليم كوردستان (2004-2024)، تم اعداد عمود 3 من قبل الباحث
*تم تحويل الرقم القاسي للأسعار في إقليم كوردستان الى معدلات التضخم من قبل الباحث.
** تم الابداع هذه السنوات المفقودة من قبل الباحث باستخدام برنامج E-views 12.
*** سنة 2007 هي سنة الأساس لتحويل رقم القياسي الاسعار الى معدلات التضخم

في ضوء الجدول أعلاه يمكن تحليل وتفسير معدلات التضخم في إقليم كوردستان خلال المدة 2004-2024 بالشكل الآتي/

خلال المدة 2004-2024، تغير معدل التضخم في إقليم كردستان بشكل واضح، متأثراً بالعوامل السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية وكان معدل التضخم في سنة 2004 يصل إلى 18.20%.

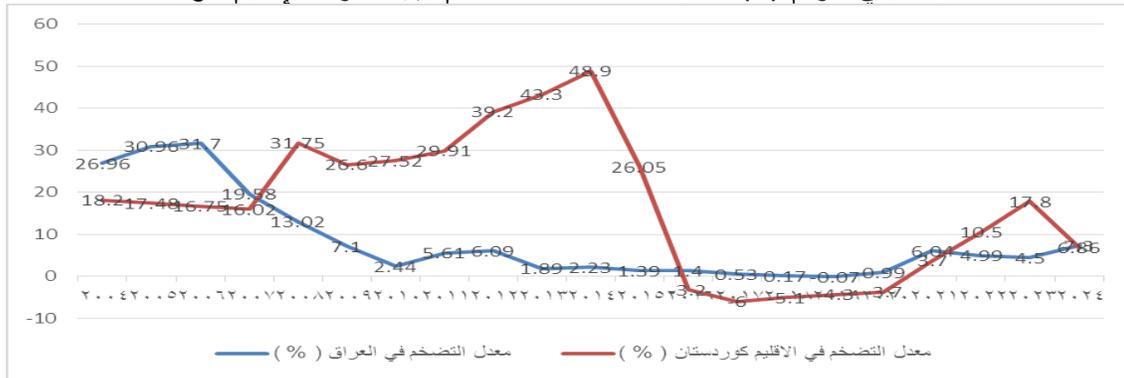
أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

وفي السنوات التالية (2005-2007)، انخفض معدل التضخم تدريجياً ليصل إلى 16.02% في عام 2007. ويعكس هذا الانخفاض الاستقرار النسبي الذي شهدته الإقليم مقارنةً بباقي مناطق العراق التي تأثرت بالاضطرابات الأمنية الكبيرة. كانت السنوات بعد 2008 نقطة تحول رئيسية، حيث قفز التضخم إلى 31.75% والنمو السنوي إلى 98.19%، ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية واعتماد الإقليم الشديد على الواردات مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. ومع ذلك، لم يستمر هذا الارتفاع طويلاً، إذ انخفض إلى 26.60% في سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار السلع العالمية. ثم تراجعت التضخم بعد ذلك بين 27.52% و48.90% وظل مستقرًا نسبيًا حتى سنة 2014، عندما ارتفع بشكل واضح نتيجة تحسن عائدات النفط وزيادة الإنفاق العام. وبدأت الأزمة تشد في عام 2015، حيث انخفض التضخم إلى 26.05%، ثم انخفض إلى 26.05%، ثم تبع ذلك معدلات سلبية في سنوات 2016 (-3.20%) و2017 (-6.00%). كانت هذه مدة محورية حيث تعرضت المنطقة لأزمة مالية حادة بسبب الحرب ضد داعش وانهيار أسعار النفط وخلافات بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية، إضافة إلى عدم تمويل الإقليم من قبل الحكومة العراقية بسبب خلافات بينهم والأزمة المالية في الإقليم. بدأ الانكماش في الانخفاض تدريجياً بين سنتين 2018 و2020، حيث وصل التضخم إلى -5.10% و-3.70% على التوالي، في الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي يواجه آثار جائحة فيروس كورونا بحلول أوائل سنة 2021 والاستمرار الأزمة بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية العراقية والأزمة المالية داخلية في إقليم، كان التضخم في المنطقة الإيجابية عند 3.70%. عاد إلى المنطقة الإيجابية، بزيادة سنوية كبيرة بلغت 200%، وعكس هذا الانتعاش ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الأوضاع المالية في المنطقة.

استمر التضخم في الارتفاع إلى 10.50% في سنة 2022 و17.80% في عام 2023، مدفوعاً بالضغوط التضخمية العالمية وارتفاع تكاليف السلع والخدمات. ومع ذلك، بحلول سنة 2024 انخفض التضخم مرة أخرى إلى 6.86%، مما يشير إلى بداية الاستقرار النسبي.

2. مقارنة وتحليل بين معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان: يمكن مقارنة بيانات معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان وعرض أهم العوامل التي أدت إلى وجود اختلافات بين معدلي التضخم في العراق والإقليم بالشكل الآتي:

شكل البياني الرقم (1): مقارنة معدلات التضخم بين العراق وإقليم كردستان



المصدر/ هيئة الإحصاء الإقليم كردستان وجهاز المركزي الإحصاء العراقي.

في الشكل البياني أعلاه يمكن تحليل الفروق في معدلات التضخم بين العراق وإقليم كردستان بالشكل الآتي/

في السنوات ما بين 2004 إلى 2007 التي أعقبت الحرب الأمريكية على العراق وانهيار النظام الاقتصادي العراقي والفوضى الأمنية وتدمير البنية التحتية، والتي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع

الأساسية، ارتفعت معدلات التضخم في العراق بفارق يتراوح بين 8.76% و14.95% في المقابل تمتع إقليم كردستان بمعدل تضخم منخفض نسبياً لأنه كان أكثر استقراراً من بقية العراق ويتمتع بدرجة من الاستقلالية الاقتصادية والهدوء الأمني. خلال سنوات 2008 الى 2014، بدأ التضخم في كردستان يتجاوز بشكل كبير نظيره في العراق حيث تجاوز الفارق 40% في بعض السنوات. ويرجع ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الكبير في كردستان نتيجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي وتطوير البنية التحتية، مع زيادة الطلب على السلع والخدمات بوتيرة أسرع من العرض. خلال السنوات 2015 الى 2020، انخفضت معدلات التضخم في إقليم كردستان بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى مستويات سلبية في بعض السنوات، مثل عامي 2016 و2017. وكان ذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت الإقليم بعد حرب داعش، فضلاً عن النزاعات مع الحكومة المركزية في بغداد حول الميزانية وصادرات النفط. من عام 2020 فصاعداً، شهدت معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان تقلبات طفيفة، لكن التضخم في كردستان بدأ يرتفع بشكل ملحوظ في سنوات 2022 الى 2024 بسبب الانتعاش الاقتصادي المعتدل وزيادة الإنفاق الحكومي، بينما ظل التضخم في العراق مستقرًا نسبيًا.

المبحث الثالث: قياس وتحليل ومقارنة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق

واقليم كردستان

لتوضيح أثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على معدلات التضخم في العراق وإقليم كردستان، سنقوم ببناء نموذجين لكل من العراق وإقليم كردستان، ثم نقوم بشرح النتائج على أساس النظريات الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي، ومن ثم بيان الفرق بين النتائج في العراق وإقليم كردستان **أولاً/ قياس العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق لمدة (2004-2024)** بناءً على ما سبق سيتم تقدير نموذج لبيان تأثير سعري الصرف الرسمي والموازي والمتغيرات الأخرى على معدلات التضخم في العراق كالآتي:

1. توصيف متغيرات البحث والنموذج القياسية: بالرجوع إلى الجوانب النظرية، تم تحديد المتغيرات في النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تبين أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في العراق خلال المدة (2004-2024)، وذلك بقياس أثر التغيرات في سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي وبعض المتغيرات الأخرى (عرض النقد الواسع والنتاج المحلي الإجمالي والاستيرادات)، وسيتم بناء النموذج القياسي بالشكل التالي:

$$INF_t = B_0 + B_1 OER_t + B_2 PER + B_3 M2_t + B_4 GDP_t + B_5 IM_t + B_6 SISI_t + U_t$$

حيث أن:

INF=	معدلات التضخم
OER=	سعر الصرف الرسمي
PER=	سعر الصرف الموازي
M2=	عرض النقد بمفهوم الواسع
GDP=	النتاج المحلي الإجمالي
IM=	الاستيرادات
SISI=	المتغير الوهمي (حرب داعش)
U=	الخطأ العشوائي (متغير العشوائي)
$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6=$	المعاملات المتغيرات

t =

الزمن

2. الاختبارات الإحصائية: خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم كانت النتائج كالآتي:

أ. الثبات والاستقرار (Stationary test / Unit root test): إنّ اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لتحديد مدى استقرارية البيانات والمتغيرات، وبما أنّ أغلب البيانات والمتغيرات الاقتصادية والمالية غير مستقرة، لذا يعد فحص الثبات والاستقرار ضرورياً لبيانات السلاسل الزمنية (عارف، 2019: 50)، في هذا الجدول بيان النتائج:

جدول (4): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج

Augmented Dickey-Fuller Level				Phillips-Perron				المتغيرات
Level (المستوى)		First difference (الفرق الأول)		Level (المستوى)		First difference (الفرق الأول)		
Prob.		Prob.		Prob.		Prob.		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0002	0.0399	0.0543	0.0016	0.0000	0.0359	0.0000	0.0000	التضخم
0.0386	0.0511	0.0393	0.0774	0.0006	0.0000	0.0000	0.0000	سعر الصرف الرسمي
0.0677	0.0686	0.0225	0.0564	0.0038	0.0000	0.0000	0.0000	سعر الصرف الموازي
0.0468	0.0125	0.0734	0.0247	0.0000	0.0024	0.0000	0.0001	عرض النقد الواسع
0.5763	0.1073	0.0012	0.0075	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	ناتج المحلي الاجمالي
0.1129	0.1620	0.0039	0.0198	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	الاستيرادات

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول (5) أنّ جميع المتغيرات داخل نموذج البحث بعد الفحص في الفرق الأول والمستوى عند الاتجاه (Trend) وتقاطع (Intercept) وباستخدام اختبار فليبس أنّها مستقرة عند مستوى المعنوية (5%)، وهذا يسمح بإجراء عملية الارتباط والتكامل المشترك والعلاقات السببية وتقدير المعلمات.

ب. معامل ارتباط (Correlation) بين المتغيرات: يعبر عن العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر من القابلين للقياس الكمي، والغرض من عملية الارتباط نقطتان أساسيتان الأولى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، والثانية تحديد قوة العلاقة بين المتغيرات (خلف، 2015: 75)، في الجدول التالي/

جدول الرقم (5): معامل ارتباط للمتغيرات داخل النموذج

المتغيرات	التضخم	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	عرض النقد الواسع	الناتج المحلي الاجمالي	الاستيرادات
التضخم	1	0.6204	0.5404	-0.6929	-0.7082	-0.7002
سعر الصرف الرسمي	0.6204	1	0.9775	0.0994	-0.0154	-0.1727
سعر الصرف الموازي	0.5404	0.9775	1	0.1926	0.0540	-0.1255
عرض النقد الواسع	-0.6929	0.0994	0.1926	1	0.9256	0.7622
الناتج المحلي الاجمالي	-0.7082	-0.0154	0.0540	0.9256	1	0.8814
الاستيرادات	-0.7002	-0.1727	-0.1255	0.7622	0.8814	1

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول (5):

(1) ارتباط التضخم مع المتغيرات الأخرى/ هناك ارتباط موجباً ومتوسطاً بين معدلات التضخم وسعري الصرف الرسمي والموازي ما بين (0.54 و 0.62)، لأنّ معدلات التضخم يرتبط بمقدار متوسط بانخفاض سعر الدينار مقابل الدولار، وهناك علاقة سلبية وقوية ما بين (-0.69 و -0.70) بين كل من معدلات التضخم مع (عرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات)، لأنّ زيادة الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات وحجم الاستيرادات وتم يشارك في انخفاض معدلات التضخم.

(2) ارتباط سعر الصرف الرسمي مع المتغيرات الأخرى/ هناك ارتباط قويا وموجبا مع سعر الصرف الموازي يساوي (0.97)، لأنّ أي تغير في سوق الصرف الرسمي مباشرة يؤدي إلى تغيير في سعر الصرف الموازي، والعلاقة بين سعر الصرف الرسمي و(عرض النقد الواسع والناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات) هي علاقة ضعيفة جدا بالشكل الإيجابي مع عرض النقد الواسع والسليبي مع المتغيرين المذكورة .

(3) ارتباط سعر الصرف الموازي مع المتغيرات الأخرى/ الارتباط بين سعر الصرف الموازي مع عرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي موجبا وضعيفا ما بين (0.05 و 0.19)، وعلاقة سعر الصرف الموازي مع حجم الاستيرادات سلبيا وضعيفا ويساوي (-0.12).

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

4) ارتباط العرض النقدي الواسع مع المتغيرات الأخرى/ هناك علاقة موجبة وقوية جدا بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات، وتساوي العلاقة (0.92 و 0.76)، ما يشير إلى أنّ زيادة العرض النقدي الواسع ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الاستيرادات.

5) ارتباط الناتج المحلي الإجمالي مع الاستيرادات/ هناك علاقة موجبة قوية بين المتغيرين وتساوي (0.88)، وتشير إلى نمو الناتج المحلي بزيادة حجم الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي.

ت. التكامل المشترك بين المتغيرات (Co-integration analysis): هو مفهوم يُستخدم لوصف العلاقة الطويلة الأجل بين سلسلتي بيانات زمنية مختلفة، حيث يمكن أن تتحرك هاتين السلسلتين معاً على المدى الطويل على الرغم من وجود اختلافات قصيرة الأجل بينهما، في الجدول الآتي عرض التكامل المشترك بين المتغيرات الواردة في النموذج/

جدول الرقم (6): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات نماذج المتغيرات الاقتصادية في العراق

Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)			Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			المتغيرات
Prob.	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	Critical Value	Trace Statistic	
0.0019	33.87687	44.57312	0.0000	69.81889	113.7526	التضخم
0.0141	27.58434	31.67428	0.0002	47.85613	69.17949	سعر الصرف الرسمي
0.0041	27.5843	35.3737	0.0000	47.8561	75.54702	سعر الصرف الموازي
0.0528	21.13162	20.96142	0.0053	29.79707	37.50520	عرض النقد الواسع
0.0626	14.26460	13.63826	0.0346	15.49471	16.54378	الناتج المحلي الإجمالي
0.0883	3.841465	2.905521	0.0883	3.841465	2.905521	الاستيرادات

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول أعلاه أنّ أكثرية المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (5%)، وهذه النتائج تشير إلى أنّ معظم المتغيرات الاقتصادية (التضخم، وسعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي والمعروض النقدي الواسع والناتج المحلي الإجمالي) لها علاقة طويلة المدى، وهذا يعني أنّ هذه المتغيرات تتحرك معاً في توازن على الرغم من التقلبات قصيرة الأجل. وتبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

ث. العلاقات السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests): تعتمد على وجود علاقات سببية بين متغيرات موضوع البحث التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائماً بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث هذا من خلال زمن ما وتدعى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب (سامان، 2019: 65). في الجدول الآتي تتبين النتائج العلاقة سببية بين المتغيرات

جدول الرقم (7): العلاقة السببية بين المتغيرات داخل النموذج

المستوى المعنوي (Prob.)	(F) القيمة المحسوبة	الحالات
0.0368	4.73349	سعر الصرف الرسمي يتجه نحو التضخم
0.0358	4.78914	التضخم يتجه نحو سعر الصرف الرسمي
0.0412	4.51379	سعر الصرف الموازي يتجه نحو التضخم
0.0516	4.07888	التضخم يتجه نحو سعر الصرف الموازي
0.3284	0.98604	عرض النقد الواسع يتجه نحو التضخم
0.0125	7.02534	التضخم تتجه نحو عرض النقد الواسع
0.4579	0.56430	ناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو التضخم
0.6038	0.27453	التضخم تتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي
0.5576	0.35090	الاستيرادات يتجه نحو التضخم
0.3111	1.05838	التضخم تتجه نحو الاستيرادات

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12

يتبين من الجدول (7) أنّ هناك علاقة سببية باتجاهين بين معدلات التضخم وسعر الصرف الرسمي من جهة والتضخم مع سعر الصرف الموازي، لأنّ القيمة الاحتمالية لاختباراتها (F-statistic) أقل من (5% و 10%) هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين معدلات التضخم والعرض النقدي الواسع، باعتباره جزءاً من القيمة الاحتمالية غير المعنوية.

3. تقدير النماذج: من أجل التقدير الصحيح للنماذج، تم اعتماد العديد من الصيغ والنماذج المستخدمة في الاقتصاد القياسي التطبيقي، بغرض تحقيق الدلالة القياسية، إذ يجب اختيار النماذج الملائمة وهي (OLS) باعتبار التضخم متغيراً تابعاً لسعري الصرف (الرسمي والموازي) وهما متغيران مستقلان أساسيان والمتغيرات

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

المساعدة الأخرى (العرض النقدي الواسع، الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات) بالاعتماد على تقدير الدالة بالشكل الآتي:

جدول الرقم (8): تقدير معلمات نموذج المعدلات التضخم في العراق

AIC	S.S. R	S.E of regression	Prob F-statistic	F-statistic	Adjusted R-squared	R-Squared	المستوى المعنوي Prob.	المعاملات المقدرة Coefficient	المتغيرات
4.8838	2.9100	2.3914	0.0000	0.0000	0.9472	0.9694	0.0340	0.006771	سعر الصرف الرسمي
							0.0013	0.050404	سعر الصرف الموازي
							0.0006	-0.000207	عرض النقدي الواسع
							0.0491	0.00223	ناتج المحلي الإجمالي
							0.0624	0.00445	الاستيرادات
							0.2453	-2.672523	حرب داعش
							0.0005	-50.91645	حد ثابت

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول (8) أثر المتغيرات المذكورة في معدلات التضخم معنوي عند مستوى (5%) و (10%) ولكن بدرجات ومستويات مختلفة، ويمكن أن نلاحظ ما يأتي:

أ. فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل دينار بمقدار وحدة واحدة فإن تأثيره على معدلات التضخم نحو الارتفاع بنسبة (0.006771%)، وهذه النسبة منخفضة جداً، ويعود السبب إلى الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مرت فيها البلاد، واعتماد العراق بشكل ضعيف على سعر الصرف الرسمي في معاملاته الداخلية والخارجية.

ب. يعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل دينار بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.050404%)، هذه النتيجة دلالة على أن أثر سعر الصرف الموازي أكثر من سعر الصرف الرسمي على معدلات التضخم، لأن أكثرية المعاملات الخارجية خاصة عملية الاستيرادات كانت بالدولار الأمريكي وبسعر الصرف الموازي وليس بسعر الصرف الرسمي.

ت. فإذا ارتفع العرض النقدي الواسع بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم بمقدار (0.00207%)، هذه النسبة المنخفضة تشير إلى أثر عدم فعالية السياسة النقدية ومن ضمنها المعروض النقدي لمحاربة الازمات، وقد يتم توجيه زيادة المعروض النقدي إلى تحفيز الإنتاج والاستثمار بدلاً من زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يقلل الضغوط التضخمية.

ث. وإذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يتسبب في زيادة معدلات التضخم بمقدار (0.00223%) وهذه النتيجة تشير إلى انخفاض أثر الناتج المحلي على معدلات التضخم إذ أن أكثر السلع والخدمات في أسواق عراقية مستوردة ليست محلية، وأثر طردي يعود إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج داخل العراق لذا فإن زيادة الناتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة والخدمات.

ح. وإذا ارتفع حجم الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم بمقدار (0.00445%) بشكل طردي، وتشير هذه النتائج في حالة زيادة الاستيرادات إلى ارتفاع التضخم، بسبب نقل التضخم المستورد إلى داخل البلاد.

ج. حرب داعش أثرها كبير وسلب على معدلات التضخم، ويوضح ذلك أن الأزمات الأمنية تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، بسبب انخفاض إيرادات الحكومة العراقية ومن ثم انخفاض النفقات العامة الاستثمارية وزيادة نفقات العسكرية ما يتسبب في انخفاض أسعار السلع والخدمات (سلة المستهلك) أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية الأخرى آثارها عكسية على معدلات التضخم بنسبة حد ثابت.

د. ان معامل التحديد (R^2) مرتفعة للنموذج وبلغت قيمتها أكثر من (96%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، والاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جداً ويساوي ب (94%)، وهذا يعني أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

ر. ان قيمة (F) وبدلالة احصائية (0.0000) أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن قيمة (Standard Error) و (SSR) عموماً قليلة ومقبولة.

ز. بالنسبة لـ (AIC) الذي هو عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهو من المؤشرات الإحصائية المهمة، إذ كلما كانت القيمة أقل كانت أفضل.

4. فحص المشاكل: لدعم تقدير معلمات النماذج بشكل دقيق وحتى يعتمد عليها في عملية التخطيط والتنبؤ، من الضروري فحص صلاحية النماذج المقدره وامكانية تطبيقها ان نتائج الاختبارات التشخيصية لمصادقية نموذج المعدلات التضخم في العراق تظهر بالشكل الآتي:
جدول (9): اختبارات فحص المشكلات القياسية

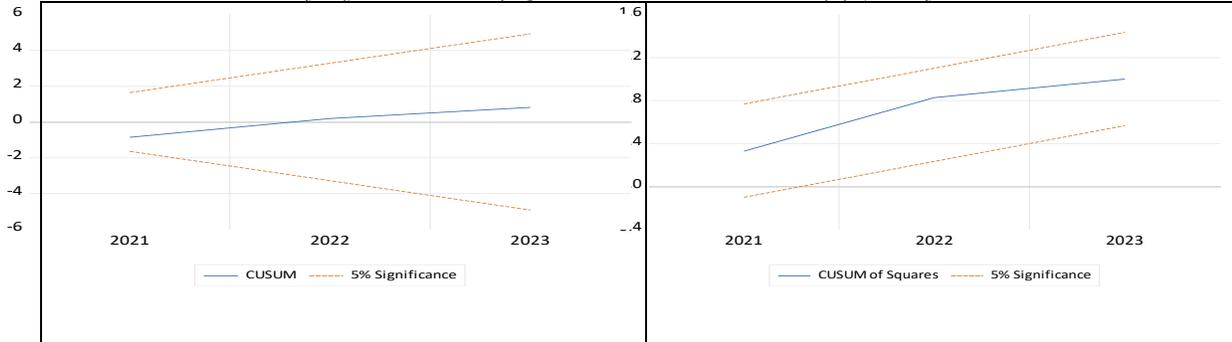
النموذج التضخم في العراق				
Jarque- عدم التوزيع الطبيعي Bera Histogram	التشخيص Ramsey RESET	عدم التجانس التباين ARCH	التعدد الخطي Inflation Variance Factor	الارتباط الذاتي Breusch- Godfrey
0.6935	0.3724	0.5562	8.9918 الى 0.4869	0.1266

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2024-2004) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول (10) بعد الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج المقدر عدم وجود دليل على وجود أي من المشكلات القياسية، ما يدل على حسن استخدامه وهذا يسمح بإجراء عملية التنبؤ بنموذج معدلات التضخم في العراق.

5. استقرارية المعلمات النموذج المقدر (The Stability Test): من أجل بيان مدى استقرار المعلمات نموذج معدلات التضخم في العراق يتم الاعتماد على كل من الاختبارات (CUSUM، CUSUM of squares).

الشكل البياني الرقم (2): استقرارية المعلمات لنموذج (معدلات التضخم) في العراق



المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2024-2004) باستخدام برنامج E-views 12.

من خلال الشكل يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر والمعتمد مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالمعلمات ذا اللون الأزرق يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى المعنوية (5%).

ثانياً/ قياس العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في إقليم كردستان لمدة (2024-2004)

بناء على ما سبق، سيتم تقدير نموذج لبيان تأثير سعر الصرف الموازي والمتغيرات الأخرى على معدلات التضخم في إقليم كردستان كلاتي:

1. توصيف متغيرات البحث والنموذج القياسية: بالرجوع إلى الجوانب النظرية، تم تحديد المتغيرات في النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تبين أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في العراق خلال المدة (2024-2004)، وذلك بقياس أثر التغيرات في سعري صرف الرسمي والموازي لدينار العراقي وبعض المتغيرات الأخرى (نفقات العامة والنتائج المحلي الاجمالي)، وسيتم بناء النموذج القياسي بشكل التالي:
النموذج الثاني.

$$INF_t = B_0 + B_1ER_t + B_2GDP_t + B_3GE_t + B_4SISi_t + B_5GFC_t + B_6COV19_t + U_t$$

حيث ان:

INF=	معدلات التضخم في إقليم كردستان
ER=	سعر الصرف الموازي
GDP=	الناتج المحلي الاجمالي لإقليم كردستان
GE=	نفقات العامة في إقليم كردستان
GFC=	المتغير الوهمي (الازمة المالية الداخلية)
SISI=	المتغير الوهمي (حرب داعش)
CO19=	المتغير الوهمي (كوفيد19)
U=	الخطأ العشوائي (متغير العشوائي)
$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5,$	المعاملات المتغيرات
t =	الزمن

2. الاختبارات الاحصائية: خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في إقليم كردستان للمدة (2004-2024)، كانت النتائج كالتالي:
 أ. ثبات والاستقرار (Stationary test / Unit root test): يتبين الجدول الآتي ملخص نتائج الثبات والاستقرار للمتغيرات الاقتصادية داخل النموذج في إقليم كردستان:

جدول (10): نتائج اختبار الثبات و الاستقرارية للمتغيرات الداخلة في النموذج

Augmented Dickey-Fuller Level				Phillips-Perron				المتغيرات
Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)		Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)		
Prob.		Prob.		Prob.		Prob.		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0269	0.0459	0.0000	0.1231	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	التضخم
0.0677	0.0686	0.0225	0.0564	0.0038	0.0000	0.0000	0.0000	سعر الصرف الموازي
0.1667	0.1418	0.0003	0.0009	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	الناتج المحلي الاجمالي
0.0848	0.1280	0.0005	0.0017	0.0000	0.0000	0.0005	0.0015	نفقات العامة

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول (11) أن جميع متغيرات داخل النموذج البحث بعد الفحص في الفرق الأول والمستوى عند الاتجاه (Trend) وتقاطع (Intercept) وباستخدام اختبار فليبس قد تبين أنها مستقرة عند مستوى المعنوية (5%)، وهذا يعني انه يسمح بأجراء عملية الارتباط والتكامل المشترك والعلاقات السببية وتقدير المعلمات والتنبؤ بمسار هذه المتغير .

ب. معامل ارتباط (Correlation) بين المتغيرات: يتبين من الجدول نتائج معامل الارتباط بين المعدلات التضخم والمتغيرات الاخرى في إقليم كردستان:

جدول (11): معامل ارتباط بين المتغيرات داخل النموذج

المتغيرات	التضخم	سعر الصرف الموازي	ناتج المحلي الاجمالي	نفقات العامة
التضخم	1	-0.2273	-0.1254	0.1519
سعر الصرف الموازي	-0.2273	1	-0.0413	-0.3323
الناتج المحلي الإجمالي	-0.1254	-0.04138	1	0.8255
نفقات العامة	0.1519	-0.3323	0.8255	1

المصدر: تم اعدا الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول (11):

1) ارتباط التضخم مع المتغيرات الاخرى/ هناك ارتباط سلبى وضعيف بين معدلات التضخم مع سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الاجمالي في إقليم كردستان ويساوي بـ (-0.22 و -0.12)، لأنه ارتفاع معدلات التضخم يربط بمقدار ضعيف بانخفاض سعر الدينار مقابل دولار والناتج المحلي الاجمالي وسبب هذا ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى انخفاض الاسعار سلعة والخدمات وحجم الاستيرادات و ثم يشارك في انخفاض معدلات التضخم، وهناك العلاقة موجبا وضعيف جدا ما بين معدلات التضخم ونفقات العامة في إقليم كردستان.

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

(2) ارتباط سعر الصرف الموازي مع المتغيرات الأخرى/ هناك الارتباط ضعيف جدا وسلبى ويساوي بـ (-0.04) بين سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي، وضعيف وسلبى مع نفقات العامة ويساوي بـ (-0.33)، لأنه تحكم سعر الصرف عن طريق بنك المركزي ومرتبطة بالسياسة النقدية وهذه السياسة ليس تحت سيطرة حكومة الإقليم.

(3) ارتباط الناتج المحلي الإجمالي مع نفقات العامة/ الارتباط بين المتغيرين موجب وقوية ويساوي (0.8255)، لأنه إذا كان زيادة حجم النفقات العامة (تشغيلي والاستثماري) يؤدي إلى زيادة طلب و الارتفاع الاسعار وهذه دعم لزيادة الانتاج المحلي .

ت. التكامل المشترك بين المتغيرات (Co-integration analysis): تتبين نتائج الاختبار لجوهانسون لمتغيرات في إقليم كردستان من خلال الجدول الآتي:

جدول (12): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات نماذج المتغيرات الاقتصادية في إقليم كردستان

Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)			Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			المتغيرات
Prob.	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	Critical Value	Trace Statistic	
0.0000	28.58808	59.88339	0.0000	54.07904	116.9991	التضخم
0.0087	22.29962	27.45939	0.0001	35.19275	57.11573	سعر الصرف الموازي
0.0176	15.89210	18.71291	0.0019	20.26184	29.65634	الناتج المحلي الإجمالي
0.0228	9.164546	10.94343	0.0228	9.164546	10.94343	نفقات العامة

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول اعلاه ان كل المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (5%)، وهذه النتائج تشير إلى أن معظم المتغيرات الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف الموازي، الناتج المحلي الإجمالي ونفقات العامة) لها علاقة طویل المدى، وهذا يعني أن هذه المتغيرات تتحرك معاً في توازن على الرغم من التقلبات قصيرة الأجل. تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

ث. العلاقات السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests): كانت نتائج العلاقات السببية بين متغيرات النموذج التضخم في إقليم كردستان كالآتي:

جدول (13): العلاقة السببية بين المتغيرات داخل النموذج

المستوى المعنوي (Prob.)	(F) القيمة المحسنة	الحالات
0.0366	0.49500	سعر الصرف الموازي يتجه نحو التضخم
0.0152	65.0929	التضخم يتجه نحو سعر الصرف الموازي
0.0796	1.37051	الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو التضخم
0.0370	26.3452	التضخم يتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي
0.0464	1.34041	نفقات العامة يتجه نحو التضخم
0.1690	5.23828	التضخم يتجه نحو نفقات العامة
0.2397	3.48525	الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو سعر الصرف الموازي
0.0558	17.2532	سعر الصرف الموازي يتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي
0.5008	1.27911	نفقات العامة يتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي
0.0108	91.7595	الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو نفقات العامة

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول (13) أن هناك علاقة سببية باتجاهين بين معدلات التضخم وسعر الصرف الموازي من جهة والتضخم مع الناتج المحلي الإجمالي، لأنه القيمة الاحتمالية لاختباراتها (F-statistic) اقل من (5% و10%) هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك علاقة سببية باتجاه بين بعض كل المتغيرات الأخرى.

3. تقدير النموذج: من أجل التقدير الصحيح للنماذج، تعتمد على العديد من الصيغ والنماذج المستخدمة في الاقتصاد القياسي التطبيقي، وتحقيق الدلالة القياسية يجب اختيار النماذج الملائم وهي (OLS) حيث بأنه التضخم هي المتغير تابع والسعر الصرف الموازي هي المتغير المستقل الأساسي والمتغيرات الأخرى (ناتج المحلي الإجمالي ونفقات العامة) متغيرات المستقل المساعد، اعتمدنا على تقدير الدالة:

جدول (14): تقدير معاملات نموذج المعدلات التضخم في إقليم كردستان

AIC	S.S. R	S.E of regression	Prob F-statistic	F-statistic	Adjusted R-squared	R-Squared	المستوى المعنوي Prob.	المعلمة المقدرة Coefficient	المتغيرات
1.1966	1.2921	0.3789	0.0004	6.6327	0.8926	0.9155	0.0439	0.07133	سعر الصرف الموازي
							0.0046	-0.1165	ناتج المحلي الإجمالي
							0.0470	0.0567	نفقات العامة

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

						0.0219	-0.2704	الازمة المالية الداخلية
						0.0297	0.3797	حرب داعش
						0.0328	-1.1319	كوفيد19
						0.0348	27.3977	حد ثابت

المصدر: من اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2004-2024) باستخدام برنامج E-views 12.

تبين من الجدول (15) أثر كل المتغيرات الواردة على معدلات التضخم معنوي عند مستوى (5%)، ولكن بدرجات ومستويات مختلفة، ويمكن ان نلاحظ ما يأتي:

أ. فإذا ارتفع سعر الصرف الموازي دولار مقابل دينار بمقدار وحدة واحدة فإن تأثيره على معدلات التضخم نحو الارتفاع بنسبة (0.07133%)، هذه التنجية دلالة على ان اثر سعر صرف الموازي على معدلات التضخم، لأنه اكثرية المعاملات الخارجية خصوصاً عملية الاستردادات كان بالدولار الامريكي و اكثرية المعاملات الداخلية في اقليم كردستان بالدولار الامريكي.

ب. فإذا ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم بمقدار (0.1165%) هذه نتيجة يشير الى في الاوقات التي زيادة الانتاج المحلي يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم، لأنه الانتاج المحلي تعامل بالدينار ولايتأثر بسعر الصرف الدينار مع الدولار والانتاج المحلي ليس خاضع لرسوم الجمركية التي تؤدي الى زيادة الاسعار السلع والخدمات المستوردة.

ت. فإذا ارتفع حجم نفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدلات التضخم بمقدار (0.0567%) بشكل طردي، يشير هذه النتائج في حالة زيادة نفقات العامة ادى الى ارتفاع التضخم، يشير الى حالة زيادة نفقات العامة التي تؤدي الى زيادة كتلة النقدية بدون زيادة الانتاج المحلي، ويشير الى الاهتمام بالاستيرادات بدلا من ناتج المحلي والاهتمام بالنفقات التشغيلية والاهمال الاستثمارية

ث. الازمة المالية الداخلية وكوفيد19 لهما اثران سلبي على المعدلات التضخم في اقليم كردستان لأنه حدوث الازمة وكوفيد19 يؤدي الى انخفاض المعدلات التضخم بمقدار (-0.2704% و -1.1319%)، لأنه في سنوات التي تمر فيها اقليم كردستان بالأزمة المالية وكوفيد19 قام حكومة الاقليم بالسياسة المالية تقشفية ومن ضمنهم الادخار وانقطاع جزء كبير من رواتب الموظفين والمستحقات المتقاعدين والفئات الاخرى بسبب انخفاض الإيرادات العامة وبلغ نفقات الاستثمارية في بعض سنوات الى صفر، بهذه الاسباب تؤدي الى الانخفاض الدخل الفردي وزيادة حجم البطالة ومن ثم ضعف حجم الطلب المحلي ويؤدي الى انخفاض سعر السلع والخدمات في الاسواق الاقليم.

ج. حرب داعش وحد ثابت اثرهما الايجابي على معدلات التضخم، لأنه في هذه المتغيرات تتأثر على المعدلات التضخم بمقدار (0.3797% و 27.3977%) هذه يشير الى ان الازمات الامنية في المناطق الاخرى العراقية يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق ، لأنه في حالة حرب داعش تؤدي الى هجرة السكان المناطق حرب الى اقليم كردستان وزيادة حجم سكان في الاقليم وهذه المهاجرين لديهم الاموال بسبب استمرار رواتبهم من قبل حكومة المركزية والاعانات التي الاستلام من قبل حكومة العراقية والمؤسسات العالمية في نهاية يؤدي الى زيادة حجم الطلب في الاقليم وزيادة سعر السلع والخدمات. د. ان معامل التحديد (R^2) مرتفعة للنموذج وبلغت قيمتها أكثر من (91%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، والاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جدا ويساوي ب(89%)، وهذا يعني أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.

ر. ان قيمة (F) وبدلالة احصائية (0.0004) اقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن قيمة ((Standard Error)) و ((SSR)) عموماً قليلة ومقبولة.

ز. بالنسبة ل (AIC) الذي هو عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهو من المؤشرات الاحصائية المهمة، إذ كلما كانت القيمة اقل كانت أفضل.

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

4. فحص المشاكل: نتائج الاختبارات التشخيصية لمصادقية النماذج المقدره للمتغيرات الاقتصادية في الإقليم كوردستان تظهر على الشكل الآتي:

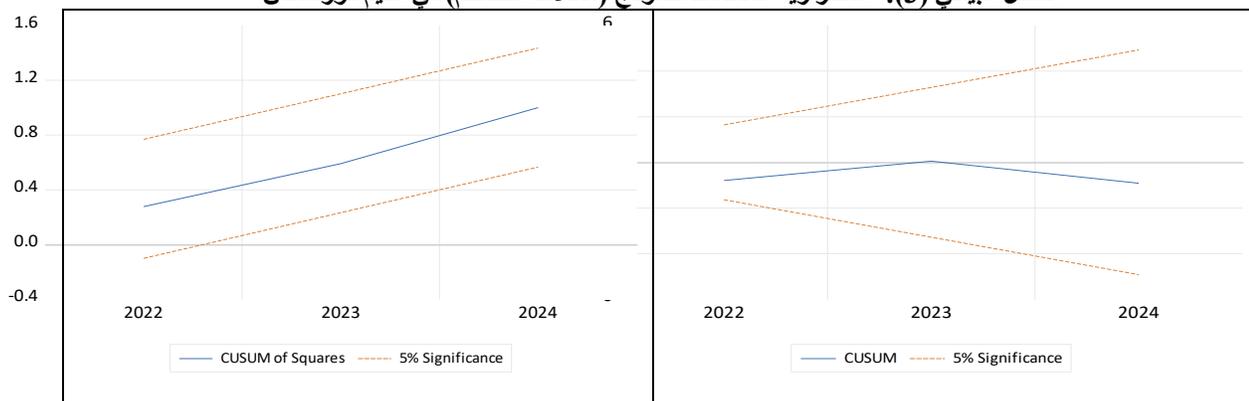
جدول (15) : اختبارات فحص المشكلات القياسية

النموذج التضخم في إقليم كوردستان				
عدم التوزيع الطبيعي Jarque-Bera Histogram	التشخيص Ramsey RESET	عدم التجانس التباين ARCH	التعدد الخطي Inflation Variance Factor	الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey
0.9533	0.2074	0.0906	0.4696 الى 7.3978	0.1030

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2024-2004) باستخدام برنامج E-views 12. يتبين من الجدول (16) بعد الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج المقدر عدم وجود دليل على وجود أي من المشكلات القياسية.

4. استقرارية المعلمات النموذج المقدر (The Stability Test): من أجل بيان مدى استقرار المعلمات نموذج معدلات التضخم في العراق يتم الاعتماد على كل من الاختبارات (CUSUM، CUSUM of squares).

الشكل البياني (3): استقرارية المعلمات لنموذج (معدلات التضخم) في إقليم كوردستان



المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على البيانات السنوية خلال المدة (2024-2004) باستخدام برنامج E-views 12. من خلال الشكل يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر والمعتمد مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالمعلمات ذا اللون الأزرق يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى المعنوية (5%).
ثالثاً/ مقارنة النتائج أثر سعر الصرف الموازي على معدلات التضخم بين العراق وإقليم كوردستان وفي ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من تقييم النموذج وخاصة تأثير سعر الصرف الموازي في العراق وإقليم كوردستان من الممكن اجراء المقارنة وفقاً للجدول الآتي:

جدول(16): مقارنة أثر سعر الصرف الموازي في العراق بالإقليم كوردستان

المعلمات المقدره (Coefficient) لسعر الصرف الموازي	المنطقة
0.05040	العراق
0.07133	إقليم كوردستان

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه، كانت تأثير سعر الصرف الموازي على التضخم أقوى في إقليم كوردستان مقارنة بالعراق، فقد بلغ معامل التأثير (0.07133) للإقليم مقارنة بـ (0.05040) للعراق. ويمكن تفسير هذا الاختلاف استناداً لعدة عوامل، كالآتي:

1. الإقليم أكثر اعتماداً على سعر الصرف الموازي في معاملات الداخلية والخارجية، اما في مناطق الأخرى في العراق اعتماداً على سعري الصرف الرسمي والموازي في معاملات الخارجية واعتماد على الدينار على أكثرية معاملات الداخلية.

2. لا تمتلك حكومة إقليم كوردستان سياسة نقدية مستقلة، لذا فإن التغيرات في سعر الصرف الموازي تؤثر مباشرة على أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى تضخم أكثر وضوحاً.

3. علاوة على ذلك، نظرًا لأن اقتصاد كردستان مرتبط بقوة بالدولار في المعاملات التجارية اليومية، فإن التغيرات في سعر الصرف الموازي لها تأثير أكبر على مستوى الأسعار مقارنة بالعراق.

الاستنتاجات والتوصيات

□ أولاً: الاستنتاجات

1. تبين ان أثر سعر الصرف الموازي على معدلات التضخم أكبر من سعر الصرف الرسمي في العراق، حيث يتم استخدام سعر الموازي بشكل أكبر في التجارة والاستيرادات، مما يجعل تقلبات ذات أثر المباشر على الاسعار السلع والخدمات.
2. ان أثر سعر الصرف الموازي في إقليم كردستان على معدلات التضخم أكبر من العراق، ذلك بسبب كثرة الاستخدام الدولار في كل المعاملات تجارة الخارجية واكثرية المعاملات الداخلية في إقليم كردستان مقارنة بالمناطق الاخرى العراق.
3. ان زيادة في العرض النقدي تؤدي الى حدوث التضخم محدود في العراق، مما يعكس ضعف فعالية السياسة النقدية وتوجيه معظم السيولة نحو الاستيرادات وخروج العملة لغير اغراض الاستيراد بدلا من الاستثمار المحلي.
4. بسبب ضعف الانتاج المحلي واعتماد الاسواق العراقية على السلع المستوردة، فإن زيادة في ناتج المحلي الاجمالي لا تؤثر بشكل إيجابي كبير على معدلات التضخم، بل يرتبط بشكل طفيف بارتفاع الاسعار.
5. تساهم تقلبات سعر الصرف في نقل التضخم الى الداخل، حيث ان ارتفاع الاسعار السلع المستوردة تؤدي الى حدوث التضخم بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات وفي المقابل ضعف الانتاج المحلي.
6. اثرت الازمات مثل حرب داعش وجائحة كوفيد19 بشكل كبير على الاقتصاد العراقي وأدى الى الانكماش الاقتصادي واضطرابات في الاسعار.
7. كشف البحث عن ان الفروقات واضحة في معدلات التضخم بين العراق وإقليم كردستان، تعود الى الاختلافات في مستويات الاستقرار الامني والسياسي.
8. ارتبط ارتفاع الإنفاق الحكومي في الإقليم كردستان بزيادة معدلات التضخم، بسبب التركيز على الاستيرادات وضعف دعم الانتاج المحلي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة سحب الدولار من معاملات العراق التجارية وإجراء كافة المعاملات بالدينار العراقي أو عملة الدول الأخرى الإلغاء أو تقليل أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على أسعار السلع والخدمات، وكذلك منع استخدام الدولار من كافة التعاملات المحلية في العراق وإقليم كردستان.
2. ضرورة تنفيذ سياسة نقدية صارمة لضبط سعر الصرف الموازي من خلال تعزيز دور البنك المركزي وزيادة الاحتياطات من العملة الاجنبية لمنع المضاربات في السوق السوداء. تحسين الشفافية والمساءلة في كل من السياسات الاقتصادية والنقدية لمحاربة الفساد والمضاربات التي تؤدي الى عدم الاستقرار الأسعار.
3. مراجعة السياسة النقدية الحالية لتكون أكثر فعالية في مواجهة التضخم من خلال تحسين إدارة العرض النقدي وتوجيه أكثر نحو القطاعات الانتاجية بدلا من الانفاق الاستهلاكي.
4. تعزيز التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لضمان توافق كل من السياسات النقدية والمالية التي يساهم في تقليل تباين معدلات التضخم بين الطرفين وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل.
5. دعم المجالين الزراعي والصناعي لتقليل الاعتماد على الاستيرادات، مما يساهم في خفض التضخم المستورد وزيادة الاستقرار في الاسعار.
6. تعزيز وتوفير بيئة استثمارية مسقرة وآمنة في العراق لجذب رؤوس الاموال التي يمكن ان تساهم في (Cui ،Fengru، 2019) التنمية المجالات الانتاجية وتحسين البنية التحتية والتي تساهم أيضا في دعم الإنتاج المحلي وزيادته وتقليل الاعتماد على الخارج و التقليل من التضخم المستورد بالتالي.

7. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي في العراق والإقليم، للتركيز على الاستثمار بدلا من إنفاق الاستهلاكي لتخفيف الضغوط التضخمية، وتنويع مصادر الدخل الوطني لتخفيف الاعتماد على النفط وتقليل التأثير السلبي لتقلبات اسعاره على الاقتصاد الكلي ومؤشراته مثل التضخم.

8. وضع خطط طوارئ اقتصادية لمواجهة الازمات مثل الحروب والجائحات والازمات الاقتصادية والمالية لتضمن تعزيز شبكات الامان الاجتماعي والاستقرار الأسواق وتقليل التعرض الى موجات ارتفاع الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم بالتالي و التي تعمل بدورها على زيادة الفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي و ما لذلك من تأثيرات تمت الإشارة إليها سابقا.

المصادر

1. ابو زيادة، د. ماهر عبد الوهاب حامد، 2021، تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال المدة 1990-2021، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، العدد (544).
2. احمد وفرج، رهنكين عبدالكريم وماردين محسوم، 2022، قياس وتحليل اثر تغير سعر الصرف في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2021)، مجلة كوردستاني للدراسة الاستراتيجية، العدد (5).
3. بالرقى والراشدي، د. تيجاني وامين، 2017، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد (3)، العدد (1).
4. البطاط والجشمعي، د. منتظر فاضل سعد وفايزة حسن مسجت، 2022، تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي العراقي في للمدة 2003-2021، المؤتمر الدولي الحادي عشر- الاصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، العراق.
5. بن البار وعباس، د. مجد ود. فرحات، 2019، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، المجلد (13)، العدد (3).
6. جبوري وبركة، محمد ومجد، 2014، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم -تحليل العالقة باستخدام بيانات بانل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، الجزائر، العدد (6).
7. الجزائر والبرماوي، د. فاروق فتحي السيد و د. أدهم محمد السيد، 2022، أثر الصدمات غير المماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج "NARDL دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد (23)، العدد (2).
8. الجبالي، عبدالرحمان علي، 2015، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 04 العدد (03)، جامعة مصطفى إسمبولي، الجزائر.
9. حسين و اليدامي، غفران نوري و د. حمدي شاکر مسلم، 2020، تأثير سعر صرف الدينار العراقي على التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك -دراسة القياسية-، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (26)، العدد (124).
10. خلف، عمار أحمد (2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج E-Views، الطبعة الاولى، دار للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع والطبع، العراق.
11. داغر ومعارض، د. محمود محمد وحسين عطوان مهوس، 2013، سعر الصرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن لمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (21)، العدد (84).
12. سلامي، احمد، 2015، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، الجزائر، العدد (7).
13. الشكري، د. عبد العظيم، 2013، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991-2010) -دراسة قياسي-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، ديوانية، العراق، المجلد (15)، العدد (4).
14. صاحب وعلي، د. ميامي طلال ونور الهدى حسين، 2023، تحليل العلاقات بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (19)، العدد (2).
15. طه، اسراء عبدالقادر احمد، 2017، أثر تقلبات أسعار الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية في عدد من مؤشرات الأسواق المالية لعينة من الدول العربية للفترة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
16. عارف، سامان علي (2019)، تحليل اقتصادي لأثر تطبيق معيار (أيزو 9001) في تحسين كفاءة أداء مشاريع صناعات تحويلية مختارة للمدة (2008-2018)، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2024

17. العامري، رياض رحيم رضا، 2017، تغيرات عرض النقد وسعر الصرف وتأثيرهما على إدارة الاحتياطيات الدولية -دراسة قياسية مقارنة لعينة من الدول المختارة- للمدة (2003-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
18. العامري، د. سعود جايد مشكور، 2014، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار الزهران لطباعة والنشر، ط. الثانية، 2014، الاردن.
19. عبد الغني، د. سناء مجد، 2024، أثر تحرير سعر الصرف في مصر عام 2016 على معدل التضخم في الأجل القصير، مجلة العربية للإدارة، مجلد (45)، العدد (1).
20. عبد الهادي ونادية، بن هادي وداود، 2021، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2019، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب، الجزائر.
21. عزيز وحسن، هيمن توفيق وجيا مجد، 2021، اثر سعر صر الدينار العراقي على المعدلات التضخم في العراق -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2004-2018-، مجلة جامعة گرميان، جامعة گرميان، مجلد (8)، العدد (3).
22. عسكر وآخرون، وفاء ابراهيم وآخرون، 2023، أثر تقلبات سعر الصرف الاجني على بعض المتغيرات الاقتصادية (النتائج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، التضخم) في العراق للمدة 2010-2021، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد (15)، العدد (46).
23. العكيلي، نمارق قاسم حسين سعيد، 2007، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1982_2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
24. فرج وجزا، ماردين محسوم وكيانة مجد، 2022، الاثار التوزيعية لتغيير سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد (41)، العدد (135).
25. فواعري، مروان مجد حسين، 2022، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، مجلة العربية لنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، المجلد (5)، العدد (50).
26. المحمدي والصبيحي، د. ناظم عبد الله عبد ود. علي نبه صايل، 2018، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة (2011-2020)، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة العراقية، العراق، العدد (12).
27. مجد واسامة، زروخي وبو فلفل، 2017، أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر -دراسة القياسية- للفترة (2009-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
28. مكيد وعشيط، علي وعلاء الدين، 2017، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم-حالة الاقتصاد الجزائري (2015-1990)، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد (78-79).
29. ملا وشاكر، مظفر حمد مصطفى ويحيى زكريا، 2022، تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مدينة اربيل نموذجا للمدة 2010-2020، مجلة الاقتصاديات الاعمال، مجموعة الاقتصاديات والاعمال للبحوث الطبيعية، لبنان، المجلد (3)، العدد (2).
30. مهران، زكريا، 2017، التأريخ يفسر التضخم والتقليص، مؤسسة هنداوي، 2017، القاهرة، مصر.
31. النداوي، د. زينة أكرم عبد اللطيف، 2023، تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة (1980-2020) -دراسة القياسية-، مجلة العلوم الاحصائية، جامعة الموصل، العراق، العدد (18).
32. يوسف مسعداوي، 2019، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، سنة، 2019 .
33. مجموعة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لسنوات 2004-2024.
34. مجموعة بيانات بنك المركزي العراقي لسنوات 2004-2024.
35. مجموعة بيانات هيئة الإحصاء الإقليم كوردستان العراق.